

Distr.: General
18 October 2005

جمعية الدول الأطراف

Arabic
Original: English

الدورة الرابعة

لاهاي

٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر – ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

تقرير عن المباني الدائمة مستقبلاً الخاصة بالمحكمة
الجنائية الدولية: عرض المشروع*

مذكرة من الأمانة

تلقت أمانة جمعية الدول الأطراف التقرير التالي من المحكمة وطلب إليها أن تقدمه إلى لجنة الميزانية والمالية للنظر.

* صدرت سابقاً في الوثيقة ICC-ASP/4/CBF.1/3 وعُرضت على الجمعية عملاً بالفقرة ٨٠ من تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الخامسة (ICC-ASP/4/27).

تقرير بشأن
المباني الدائمة مستقبلاً الخاصة
بالمحكمة الجنائية الدولية



قامت بوضع عناصره المحكمة الجنائية الدولية وقوة العمل التابعة للمحكمة الجنائية الدولية ووزارة
خارجية هولندا، بمساعدة وكالة المباني الحكومية الهولندية.

المباني الدائمة للمحاكم الدولية القائمة حالياً

محكمة العدل الدولية، لاهاي، هولندا



المحكمة الدولية لقانون البحار، هامبرغ، ألمانيا



المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي، هولندا



(سيتم تصميمها وبنائها على أساس
المتطلبات وبيانات التخطيط التي يتضمنها
عرض المشروع هذا)

المحتويات

٥	المباني الدائمة للمحاكم الدولية القائمة حالياً	
٨	الشركاء في المشروع	
٩	تقديم	
١٠	خلاصة	
١١	أولاً - مقدمة	
١١	أولاً-١	خلفية عامة
١١	أولاً-٢	الحالة الراهنة
١٢	أولاً-٣	عرض المشروع، البيان الوظيفي والبيان التقني
١٢	ثانياً - الأهداف والمبادئ	
١٢	ثانياً-١	مقدمة
١٣	ثانياً-٢	الأهداف
١٥	ثالثاً - الحجم والتنوعية	
١٥	ثالثاً-١	مقدمة
١٦	ثالثاً-٢	افتراضات التخطيط/مستويات التوظيف
١٧	ثالثاً-٣	المراحل
١٧	ثالثاً-٤	العناصر الرئيسية
١٨	ثالثاً-٥	قاعات المحكمة
٢٠	ثالثاً-٦	المكاتب
٢١	ثالثاً-٧	حجم المباني
٢٢	ثالثاً-٨	التصميم الهندسي المعماري
٢٢	ثالثاً-٩	نوعية البناء
٢٢	ثالثاً-١٠	الأمن والسلامة
٢٤	ثالثاً-١١	المبادئ البيئية

٢٤	المكان والموقع	رابعاً-
٢٤	مقدمة	رابعاً-١
٢٤	المعايير	رابعاً-٢
٢٥	المكان	رابعاً-٣
٢٨	الجدول الزمني	خامساً-
٢٨	مقدمة	خامساً-١
٢٨	الجدول الزمني المستهدف	خامساً-٢
٢٨	الخطوات المقبلة	خامساً-٣
٢٩	خاتمة	سادساً-

الشركاء في المشروع

تشارك الأطراف التالي ذكرها في صياغة عرض المشروع وهي:

المحكمة الجنائية الدولية

P.O. Box 19519
2500 CM The Hague
The Netherlands
Tel.: +31 (0)70 515 8515
Fax: +31 (0)70 515 8555

منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ظلت مسؤولية تخطيط المباني الدائمة مستقبلاً الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية منوطة بلجنة الهيئات المشتركة المعنية بالمباني الدائمة، التي يرأسها القاضي هانس - بيتر كول.

هولندا بوصفها الدولة المضيفة

ممثلة بـ:

قوة العمل التابعة للمحكمة الجنائية الدولية
وزارة الخارجية في مملكة هولندا
P.O. Box 20061
2500 EB The Hague
The Netherlands
Tel.: +31 (0)70 348 4995
Fax: +31 (0)70 348 5244

وكالة المباني الحكومية التابعة لمملكة هولندا
P.O. Box 20952
2500 EZ The Hague
The Netherlands
Tel.: +31 (0)70 339 4370
Fax: +31 (0)70 339 1230

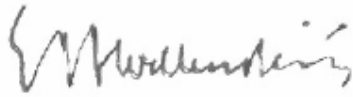
تتولى وكالة المباني الحكومية الهولندية إسداء المشورة لوزارة الخارجية في هولندا بشأن إعداد هذه الوثيقة وغيرها من الوثائق الموجزة.

تقديم

تسود المحكمة الجنائية الدولية وهولندا بوصفها الدولة المضيفة قناعة بأن إنشاء مبانٍ دائمة جديدة خاصة بالمحكمة الجنائية الدولية وهي أول محكمة جنائية دولية في تاريخ الإنسانية، خطوةٌ ضروريةٌ لكفالة إيواء المحكمة الجنائية الدولية ومستخدميها في مكان تتوفر فيه أفضل ظروف العمل الممكنة على مدى فترة من الزمن طويلة. وفي الوقت نفسه فإن المباني الدائمة المخصصة الغرض الجديدة ستعكس على النحو الكامل الطابع الفريد من نوعه للمحكمة الجنائية الدولية وهوية هذه المحكمة وسوف ترمز بأبهة لما لهذه المحكمة من إشعاع وسلطة بالنسبة للمجتمع الدولي ككل.

وعلى حين أن المحاكم الدولية المؤقتة يمكن، لأسباب مفهومة، إيواؤها في أماكن مؤقتة كحل توافقي، يتحتم إيواء المحكمة الجنائية الدولية، بحكم المهمة الدائمة والعالمية التي تؤديها، في مبانٍ دائمة مخصصة الغرض جديدة، تتواءم بشكل كلي مع الاحتياجات العامة الوظيفية والتنظيمية والأمنية وغيرها من الاحتياجات.

والمحكمة الجنائية الدولية وكذلك هولندا مصممتان على بذل قصارى ما في وسعهما من أجل أن يتم، في السنوات المقبلة، تشييد المباني الدائمة المتوخاة للمحكمة الجنائية الدولية في موقع ألكسندر كازيرن في لاهاي، وهذا الموقع سيكون جاهزاً للبناء اعتباراً من عام ٢٠٠٩ فصاعداً. وسيمثل ذلك خطوة حاسمة أخرى صوب ضمان أن تصبح المحكمة كما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٨ في روما بإيطاليا "هدية حُبلَى بالأمل لأجيال المستقبل".



المدير العام، قوة العمل التابعة للمحكمة

وزارة الخارجية في هولندا



الرئيس

الجنائية الدولية

المحكمة الجنائية الدولية

بتاريخ العاشر من شهر شباط/فبراير ٢٠٠٥

في لاهاي (هولندا)

خلاصة

١- يُقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٤ من التقرير المقدم إلى جمعية الدول الأطراف (الجمعية) عن المناقشات بشأن المباني الدائمة للمحكمة، والمؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (ICC-ASP/3/17). وأُعربت المحكمة الجنائية الدولية في ذلك التقرير عن نيتها تقديم تقرير موضوعي بشأن المتطلبات الرئيسية للمباني الدائمة إلى لجنة الميزانية والمالية في دورتها الصيفية لعام ٢٠٠٥ على أقصى تقدير.

١- تحديد المتطلبات

٢- يوفر عرض المشروع هذا نظرة عامة وجيزة على احتياجات المحكمة ومتطلباتها فيما يخص المباني الدائمة. وهو يستند إلى أحدث المعلومات والإسقاطات المتاحة. غير أنه ينبغي التشديد على أن هذا الأمر يتعلق بعملية متواصلة وأن ما يرد بيانه في هذا المقام ليس نهائياً. إذ هناك عدد من العوامل غير المعروفة التي تخرج عن سيطرة المحكمة الجنائية الدولية لم تزل قائمة، خاصة فيما يتعلق بالمتغيرات ذات العلاقة الوثيقة بالموضوع، مثل عبء العمل الفعلي أو المتوقع للمحكمة الجنائية الدولية والمسألة المتصلة بها والمتمثلة في مستويات التوظيف/عدد أماكن العمل. ولذلك ينبغي أن يكون مفهوماً لدى جميع من يهمهم الأمر أن المحكمة الجنائية الدولية ربما تقوم، بحسب الاقتضاء، ببلورة أو تكملة أو حتى مراجعة وجهات نظرها واعتباراتها بشأن بعض المتطلبات الخاصة بالمباني الدائمة.

٣- وفي الإمكان، مع ذلك، بيان بعض المتطلبات الأساسية التي يجب أن تفي بها المباني الدائمة. وأهم هذه المتطلبات هي الآتي ذكرها:

- سوف تحتاج المباني الدائمة، بغض النظر عن مستويات التوظيف النهائية، إلى المرونة الكافية التي تسمح بالنمو والانكماش الذي يصل إلى حد ٣٠ في المائة من مستويات التوظيف. وتُقدّر المرونة المطلوبة في الطرف الراهن بما يتراوح بين ٩٥٠ إلى ٣٠٠ موظف.
- ينبغي أن تحتل المباني الدائمة موقعاً بمفرده. ولا ينبغي أن يكون هناك تشييت للوحدات التنظيمية في أماكن متفرقة. وهذا المبدأ ينبغي التقيد به ولو اقتضى التوسع غير المتوقع بناءات إضافية.
- ويجب أن تكون المواقع الدائمة مؤمنة تماماً ولكن مع بقائها في الوقت نفسه مفتوحة الأبواب ومرحبة بزائريها.

٢- الموقع

٤- اقترحت الدولة المضيفة الموقع الكائن في ألكسندر كازيرن في لاهاي بوصفه المكان الذي ستُقام فيه في المستقبل المباني الدائمة. وهذا الموقع الذي تبلغ مساحته نحو ٧٢ ٠٠٠ متر مربع يفي وفاءً تاماً بالمعايير التي وضعتها المحكمة الجنائية الدولية. وتعيين هذا الموقع خطوة حاسمة صوب إنجاز المباني الدائمة وسوف يتيح أساساً صلباً ويوفر الأمن التخطيطي الكامل للعملية التي تنتظر الإنجاز.

٣- سبيل المستقبل

٥- إن التاريخ المستهدف لإنجاز المباني الدائمة هو العام ٢٠١٢. ولتيسر بلوغ ذلك الهدف المحدد، يجب الشروع دون مزيد الإبطاء في التخطيط والعمل التحضيري. وهذا سيتطلب قيام جمعية الدول الأطراف باتخاذ قرارات أساسية في اجتماعها الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ولما كانت الدولة المضيفة

تُعد حالياً دراسة مفصلة بالتكاليف المسقطه وخيارات وطرائق التمويل الممكنة فإن هذه الوثيقة لا تتضمن أية معلومات بخصوص هذه القضايا الحاسمة.

أولاً - مقدمة

أولاً- ١ خلفية عامة

٦- في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، أنشئت المحكمة الجنائية الدولية في روما من قبل ممثلي حكومات ١٦٠ دولة عضو في الأمم المتحدة. وقد جرى التوقيع على معاهدة تأسيس المحكمة "نظام روما الأساسي" باسم ١٣٩ حكومة. وجرى التصديق عليها، منذ ذلك التاريخ، من قبل ٩٧ دولة. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بدأ نفاذ نظام روما الأساسي فأصبحت بذلك أول محكمة جنائية دولية دائمة حقيقة واقعة.

٧- وفي مدينة روما، كسبت هولندا ١

٨- لرهان المتمثل في أن تكون هي الدولة المضيفة مستقبلاً. ومن بين المسؤوليات التي تحملتها توفير أماكن للعمل في مدينة لاهاي بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لمدة عشر سنوات اعتباراً من عام ٢٠٠٢. وبما أن مدة السنوات العشر هذه تنتهي في تموز/يوليه ٢٠١٢ يجب على المحكمة الجنائية الدولية أن تخطط لحل دائم بخصوص متطلبات إيوائها. وهي منخرطة حالياً في عملية التخطيط للانتقال بالمحكمة إلى أماكن دائمة "أو مبان دائمة" بعد ٢٠١٢ وذلك بالتعاون الوثيق مع البلد المضيف^١. ويتضمن عرض المشروع هذا النتائج التي تم التوصل إليها في إطار تلك العملية حتى تاريخه.

أولاً- ٢ الحالة الراهنة

٨- قبل أن يتيسر الشروع في بناء المباني الجديدة، من الضروري القيام بالمزيد من التخطيط المكثف والطويل. وقد اتخذت بالفعل الخطوات الأولى بعد أن تم إعداد عرض المشروع هذا، الذي يُحدد المتطلبات الرئيسية الوظيفية والتنظيمية والأمنية وغيرها من المتطلبات الخاصة بالمباني الدائمة المخططة. ولكي يتيسر الإنجاز في الموعد المحدد لعام ٢٠١٢، يجب تكثيف الجهود المبذولة هذه. والآن وقد وقع الاختيار على موقع وقرته الدولة المضيفة يجب اتخاذ القرارين المهمين التاليين ألا وهما:

• الموافقة العامة على المضي قدماً في عملية التخطيط؛

^١ في جانب الدولة المضيفة، عُهد لوزارة الشؤون الخارجية بالمسؤولية النهائية عن المشروع وبدور المسق. وقد أنشأت الوزارة قسوة عمل خاصة بهذا الغرض تحظى بدعم من الوزارات ذات العلاقة. ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني والبيئة التي هي مكلفة بالمباني الحكومية في هولندا بما في ذلك المباني الوزارية تضطلع بدور الهيئة الاستشارية للأنشطة المتعلقة بمباني المحكمة الجنائية الدولية. ومكتب المهندس المعماري الرئيسي للحكومة، الذي هو جزء من وكالة المباني الحكومية، يُسدي المشورة للحكومة بشأن المسائل المحلية والوطنية التي تتعلق بالهندسة المعمارية والتخطيط العمراني. وقد طلبت وزارة الخارجية من وكالة المباني الحكومية أن تتولى مسؤولية المباني المؤقتة للمحكمة الجنائية الدولية وأن تُسدي المشورة بخصوص المباني الدائمة.

- توضيح طرائق التمويل الخاصة بهذا المشروع.

٩- حالما يُتخذ هذان القراران ويتم الحصول على الموافقة العامة لإقامة المباني الدائمة الجديدة سوف يعلن عن المنافسة الدولية المقررة الخاصة بالتصميم الهندسي للمباني.

أولاً-٣ عرض المشروع، البيان الوظيفي والبيان التقني

١٠- لتحديد متطلبات مباني المحكمة الجنائية الدولية مستقبلاً، تم إعداد الوثائق الثلاث التالي ذكرها أو هي بصدد الإعداد:

• عرض المشروع

يُقصد بهذه الوثيقة، المعروفة بعرض المشروع، إتاحة لحة عامة تفيد أصحاب المصلحة، لا سيما جمعية الدول الأطراف ولجنة الميزانية والمالية. وهي تصف المتطلبات الرئيسية المتعلقة بمجمع المحكمة الجنائية الدولية مستقبلاً وسوف تُستخدم كأساس يُعتمد في المنافسة الدولية المتعلقة بالتصميم الهندسي. بيد أنه ينبغي التشديد على أن البيانات والمتطلبات الواردة في مشروع العرض هذا سيعاد النظر فيها وستُحدد بأكفأ صورة خلال فترات فاصلة منتظمة.

١١- واستناداً إلى المبادئ والمتطلبات المتضمنة في عرض المشروع سيتم العمل على التوسع في بيانين مفصلين هما

• البيان الوظيفي

سيوفر البيان الوظيفي معلومات مفصلة حول بعض المنهجيات وبشأن التنظيم الوظيفي والمعماري للمباني التي ستقام مستقبلاً. والقصد منه استخدامه كأساس لانتقاء الخبراء الاستشاريين في مجال التصميم الهندسي وغيرهم من الأخصائيين.

• البيان التقني

وفي مرحلة لاحقة وبعد أن يقع الاختيار على التصميم الهندسي الفائز، ستتم تكملة البيان الوظيفي ببيان تقني يتضمن كافة المواصفات والمتطلبات التقنية.

ثانياً- الأهداف والمبادئ

ثانياً-١ مقدمة

١٢- يتناول هذا الفصل الاحتياجات والمتطلبات الرئيسية للمباني الدائمة الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية التي يتعذر التعبير عنها بأرقام ولكنها سوف تلعب دوراً مهماً في عملية النهوض بالمباني. هذه الاحتياجات

والمتطلبات تتحدد أولاً وقبل كل شيء على ضوء طبيعة وغاية المحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة قضائية دولية دائمة.

١٣- والمنتظر أن تصبح المحكمة الجنائية الدولية مؤسسة ذات شأن على الساحة الدولية. وسوف تتزايد بالتدرج أهميتها ويتعاضد مقامها كرمز دائم للعدالة الجنائية الدولية. ويجب أن تعكس المباني الدائمة هذا المقام وتلك الأهمية. وسوف تضيف وسائل الإعلام الدولية بُعداً مرئياً إلى صورة المحكمة التي تتكون في العالم الخارجي وذلك عن طريق تقديم صور ولقطات من داخل المحكمة وخارجها (خاصة قاعات المحكمة). وهكذا سوف تصبح المباني الدائمة هي الوجه العام للمؤسسة - شعار قوامه الإنصاف والكرامة ورمز للعدل والأمل.

ثانياً- ٢ الأهداف

ثانياً- ٢-١ الأهداف الأولية

• ستعكس المباني طابع المحكمة الجنائية الدولية

يجب أن تعكس المباني على النحو التام طابع المحكمة وهويتها بوصفها محكمة جنائية دولية دائمة وذات كفاءة وعاملة ومستقلة ومن ثم حديرة بالمصداقية ومنوطة بوظيفة عالمية. والمنطقة التي تقع فيها مباني المحكمة الجنائية الدولية يجب أن تكون مفتوحة للعموم ويشعر فيها الزائر بالأمن (ولا يشعر بأنه في حصن)، ومؤنسة ومريحة وميسر الوصول إليها للكافة.

• موقع وحيث إلى الأبد

يجب أن تؤوي مباني المحكمة الجنائية الدولية مقرها، مع توفير أفضل شروط العمل الممكنة للمحكمة ولموظفيها ولغيرهم من المستخدمين مدة من الزمن لا محدودة.

• جميع المباني في موقع واحد

لا ينبغي إطلاقاً أن تضطر المحكمة الجنائية الدولية إلى توزيع مبانيها الدائمة على أماكن متفرقة. بل يجب أن تسع المباني الدائمة لكافة هيئات المحكمة مجتمعاً في موقع واحد. ولذلك يجب أن يكون موقع المحكمة الجنائية الدولية متمتع الأطراف اتساعاً كافياً لاستيعاب أي توسع ممكن في مجمع المباني الدائمة تقتضيه تطورات يتعذر التنبؤ بها في الظرف الراهن.

• الشكل تُحدده الوظيفة

يجب أن تكون مباني المحكمة الجنائية الدولية متوافقة توافقاً تاماً مع احتياجاتها العامة الوظيفية والتنظيمية والأمنية واحتياجاتها الأخرى. واحتياجات المحكمة بأشمل مفهومها

^٢ لأغراض هذه الوثيقة يشير مصطلح "مباني المحكمة الجنائية الدولية" إلى الأرض والمباني على حد سواء وإلى المساحات الأخرى كافة التي تستخدمها المحكمة الجنائية الدولية (مثل المساحات المخصصة لإيواء السيارات). وهذا يعني أن موقع المحكمة الجنائية الدولية (أي الموقع الجغرافي) يُعتبر جزءاً لا يتجزأ من مباني المحكمة الدولية وهو يخضع لنفس المتطلبات والمعايير.

يجب أن تكون المعايير الحاسمة الخاصة بالمباني. والمفروض في الموقع وفي المباني أن تكون على الدوام عاملاً تمكينياً وليس عاملاً معوقاً.

ثانياً-٢-٢ الأهداف الثانوية

- **كون المباني مُيسرة**
المفروض في مباني المحكمة الجنائية الدولية أن تتميز بسهولة الاستخدام ويجب أن تتوفر فيها الشروط الصحية والمأمونة بالنسبة لمن يعمل فيها ولعامة الجمهور.
- **قابلة للتحكم في مساحاتها**
يجب أن تكون أماكن عمل ومباني المحكمة الجنائية الدولية قابلة للتحكم فيها وفقاً للاحتياجات المتغيرة من حيث الحجم وطبيعة الاستخدام.
- **مبان آمنة**
ينبغي أن تتوفر في مباني المحكمة الجنائية الدولية وبوجه خاص موقع المحكمة الجنائية الدولية كل ما يلزم من أجل الوفاء بمتطلبات الأمن، بالمعنى الشامل لهذه العبارة بحسب اللزوم والاقتضاء في جميع الحالات الممكنة.
- **الفصل بين أجهزة المحكمة**
ينبغي أن تسمح مباني المحكمة الجنائية الدولية للأجهزة الرئيسية التابعة لها، وبخاصة قاعات المحكمة ومكتب المدعي العام بأن تكون مفصولة عن بعضها البعض فصلاً واضحاً ومرتبياً.
- **المرافق الخاصة بالضحايا والشهود والدفاع**
ينبغي أن توفر مباني المحكمة الجنائية الدولية المرافق الملائمة لاحتياجات الضحايا والشهود وكذلك احتياجات محامي الدفاع. كما يجب أن توفر أماكن منفصلة يمكن فيها للضحايا والشهود ومحامي الدفاع أن يضطلعوا بأنشطتهم.
- **مفتوحة وثرَّحَب بزائريها**
ينبغي لمباني المحكمة الجنائية الدولية أن تُبدع في مجال انفتاحها على عامة الجمهور والعالم الخارجي من أجل الدعاية لمساهمة المحكمة في إقامة العدل وسيادة القانون. وينبغي لذلك أن توفر المحكمة الجنائية الدولية المرافق الملائمة لاستقبال الزائرين على اختلاف أنواعهم (ابتداء من رؤساء الدول وانتهاءً بمجموعات الأطفال) ووسائل الإعلام الدولية. والمتطلبات الرئيسية في هذا الصدد هي الآتية:
- يكون المدخل منفطحاً وواسعاً ويجعل الزائرين يشعرون بأنهم محل ترحيب برغم ما يجري من التفتيشات التي يقتضيها الأمن. والمفروض في المدخل أن يُشكل فضاءً تربوياً يمكن فيه لعامة الجمهور الإلمام بالحقائق الأساسية المتعلقة بالمحكمة.

- ويجب أن تكون الشرفات المخصصة للجمهور في قاعات المحكمة مريحة وواسعة بما يكفي لاستقبال الزائرين والمراقبين المحتملين (التابعين مثلاً للحكومات أو للمنظمات غير الحكومية) وللصحافة. والمفروض أن يتوفر ما يلزم لجعل الجمهور يشعر بأنه يشارك عن كثب في عمل المحكمة ما أمكنت المشاركة، دون الإخلال بالاحتياطات الأمنية الضرورية.
- وينبغي أن تُعامل الصحافة بوصفها مراقباً دائماً لأنشطة المحكمة وشاهداً أولاً عن العالم أجمع. وينبغي أن تجعل التسهيلات الصحفية التغطية الملائمة للمداولات أيسر وأكثر ما يمكن.
- والمفروض أن تجتذب مكتبة المحكمة الجنائية الدولية العلماء والطلاب وأن تُنشئ رابطة فكرية تربط المحكمة بالعالم الخارجي. ويجب أن يتمكن الزائرون من الرجوع إلى مصنفات المحكمة على النحو الذي يريجونهم وضمن إطار يُصمم لهذا الغرض.
- وينبغي أن تتيح قاعة المؤتمرات للمحكمة الجنائية الدولية استقبال الزائرين الخارجيين وتنظيم الفعاليات المتصلة بأنشطة المحكمة.

• تصميم فائق الجودة

- يجب أن تبدو على مباني المحكمة الجنائية الدولية سمات متميزة من حيث الهندسة المعمارية وأن يكون لها وقعها في المشهد الحضري:
- يجب أن تكون المباني منفتحة وإنسانية الحجم وترمز في الوقت نفسه لجلال المحكمة وعظمتها وسلطتها.
- وأماكن عمل ومباني المحكمة الجنائية الدولية يجب أن تجعل المرء يشعر منذ الوهلة الأولى بأنها انعكاس لهوية المحكمة. والمفروض في الواجهة الرئيسية للمحكمة أن تكون صورة لا تبلى ترمز للمهمة الأساسية المنوطة بالمحكمة ألا وهي تقديم الجناة من مرتكبي أخطر الجرائم التي تشغل بال المجتمع الدولي ككل إلى المحاكمة. وينبغي أن تعكس حقيقة أن المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة دولية تؤدي وظيفة عالمية وتتوخى التمثيل المتوازن للمجتمع الدولي بأسره وهي محط أنظار ذلك المجتمع.

• تكاليف صيانة منخفضة

- تترع تكاليف الصيانة إلى أن تكون عاملاً مهماً في التكاليف الإجمالية للمؤسسات المماثلة للمحكمة وينبغي أن تستعمل في المجمع بكامله مواد مستدامة ومنخفضة التكلفة.

ثالثاً - الحجم والتنوع

ثالثاً - ١ مقدمة

١٤- تُحدد الأهداف والمبادئ التي صيغت في الفصل الثاني المتطلبات المتعلقة بالحجم (أي الفضاء المطلوب) والنوعية الموصوفة في هذا الفصل. وتمشياً مع تلك الأهداف، فإن جميع الوحدات التنظيمية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية، ما عدا المكاتب الميدانية ووحدة الاحتجاز^٣. ستحتل مكاناً مركزياً في موقع واحد (انظر ثانياً-٢-١: الأهداف الأولية). وستقام وحدة الاحتجاز في سجن شيفانينغن على مبعدة ٩٠٠ متر من المحكمة الجنائية الدولية.

١٥- وكما هو معهود في المراحل الأولى لمشاريع البناء، تقوم المحكمة الجنائية الدولية على الدوام بإعادة النظر فيما كانت قد افترضته على ضوء ما يتراكم لديها من خبرات خاصة فيما يتعلق بكم التحقيقات والمحاكمات الجارية.

ثالثاً-٢ افتراضات التخطيط/مستويات التوظيف

١٦- تتوخى المحكمة الجنائية الدولية الهدف القصير الأجل والطويل الأجل المتمثل في إقامة العدل الجنائي الدولي بالاستناد إلى منظمة وبعده من الموظفين محدود ما أمكن ويتمتع بالكفاءة في ضوء متطلبات اللحظة. ولتحقيق هذا الهدف الأساسي من أهداف السياسة العامة ستحتاج المنظمة وملاكها وهيكل المحكمة الجنائية الدولية إلى درجة عالية من المرونة.

١٧- والافتراضات الراهنة^٤ تقوم على أساس أن المحكمة ستتمكن، اعتماداً على كامل طاقتها، من أن تتناول ما أقصاه:

- ثلاث عمليات تحقيق معقدة^٥
- وست جلسات محاكمة في اليوم.

١٨- ومتوسط مستوى النشاط، أي الطاقة الدائمة، يُقدّر بما يلي:

- عمليتان اثنتان من عمليات التحقيق^٥
- ثلاث جلسات محاكمة في اليوم.

١٩- واستناداً إلى هذه الافتراضات فإن مستويات التوظيف المقابلة لذلك ستتمثل فيما يلي:

- العم بطاقة كاملة تصل إلى حدّ ٣٠٠ ١ موظف أو
- بطاقة دائمة تصل إلى ٩٥٠ موظفاً.

^٣ ستشتمل المباني الدائمة على عدد من الزنانات التي تُستخدم أثناء الاحتجاز النهاري قبل التمام جلسات المحكمة وفيما بين الجلسات.

^٤ وهي مرهونة بإعادة النظر التي يجريها فريق التخطيط الاستراتيجي التابع للمحكمة الجنائية الدولية.

^٥ أو تحقيقات أكثر من ذلك ذات طبيعة أقل تعقيداً رهناً بالمكان واللغة والمنطقة الزمنية وما إلى ذلك.

٢٠- وينبغي أن تكون المباني على درجة كافية من المرونة بحيث تأوي الطاقة الدائمة (٩٥٠ موظفاً) أي العدد الأولي والطاقة بأكملها (١٣٠٠ موظف) دون توسع في البنايات القائمة.

ثالثاً-٣ المراحل

٢١- تُقدّر المحكمة الجنائية الدولية في الظرف الراهن أنها سوف تحتاج نحو ٩٥٠ موظفاً للعمل بطاقة دائمة حين تنتقل إلى المباني الدائمة الجديدة أي في عام ٢٠١٢.

٢٢- والعمل بطاقة كاملة تصل إلى ١٣٠٠ موظف ستلزم في أي وقت رهناً بالمستوى الضروري من التحقيقات التي تجري ونشاط غرفة المحكمة. وعليه ينبغي أن يكون الإيواء على درجة كافية من المرونة تسمح بالنمو والانكماش على نحو مريح في الفترة الفاصلة بين هاتين المرحلتين ضمن السعة القائمة للمباني.

ثالثاً-٤ العناصر الرئيسية

٢٣- سينبثق البرنامج المكاني عن الاحتياجات الوظيفية للمحكمة الجنائية الدولية. ومقومات الاحتياجات الوظيفية هي الآتية:

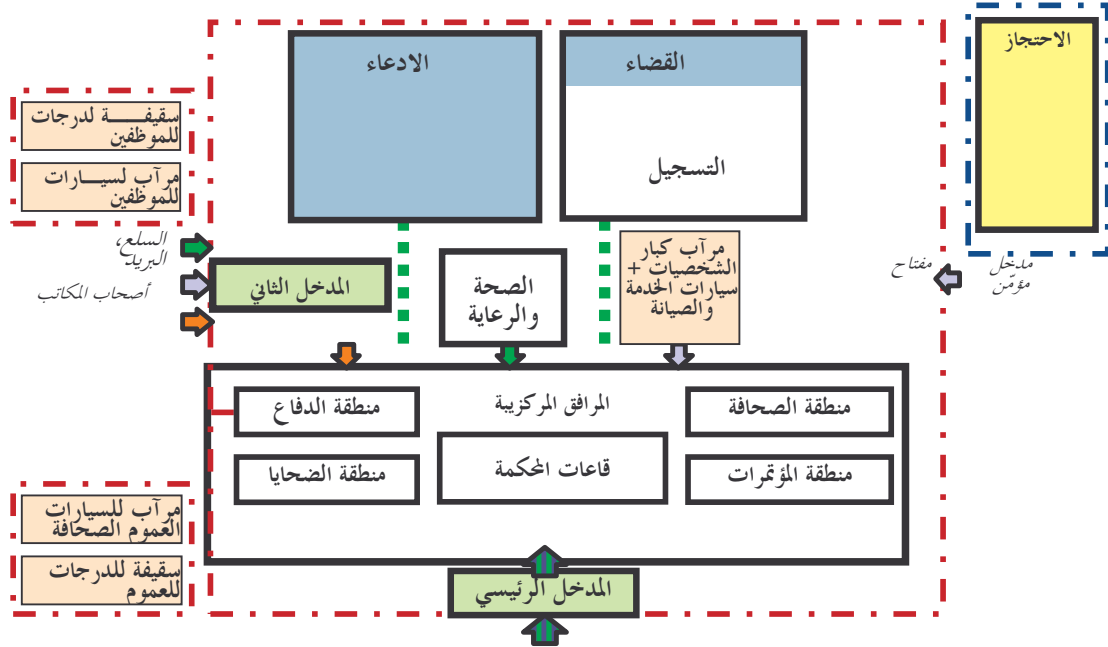
- المدخل الرئيسي ومدخل الموظفين والمدخل الآمن
- مكتب الاستقبال والاستعلام، البهو الرئيسي
- قاعات المحكمة
- المكتبة وغرف الوثائق
- قاعة الصحافة ووسائل الإعلام
- قاعات الاجتماعات/المؤتمرات والتوجيه
- المرافق الخاصة بتقديم الوجبات
- القضاء
- مكتب المدعي العام
- مكتب المسجل
- المرافق الخاصة بالضحايا والشهود والدفاع
- أمانة جمعية الدول الأطراف
- المرافق الأمنية
- مرافق الاحتجاز

^٦ الرقمان لغاية ١٣٠٠ ولغاية ٩٥٠ موظفاً يشملان الموظفين الذين لا مكاتب/لا أماكن عمل لهم أي موظفو الأمن بالدرجة الأولى والمترجمون الشفويون. بيد أن الرقمين لا يشملان خدمات الموظفين الخارجيين مثل عملة التنظيف والمطاعم وما إلى ذلك.

- مرافق التخزين
- المرآب

٢٤- ويرد فيما يلي مخطط يعرض العناصر الأساسية. ولا يمثل تصميمًا ولا خطة كما أنه لن يؤثر في التصميم النهائي للمباني الدائمة. وهذا الرسم يوضع لأغراض التوضيح لا غير.

مخطط وظيفي للمباني الدائمة



ثالثاً- ٥ قاعات المحكمة

٢٥- تُعتبر قاعات المحكمة، بوصفها المقوم الأساسي في المحكمة الجنائية الدولية، من بين أهم وأبرز القاعات ويجب لذلك إيلاؤها أهمية خاصة. ومن المنتظر أن تتوفر للمحكمة الجنائية الدولية ما يلي:

- قاعتان "عاديتان" لجلسات المحكمة العادية، يضاف إليهما
- قاعة محكمة أوسع للقضايا الخاصة تتوفر فيها متطلبات مكانية إضافية.

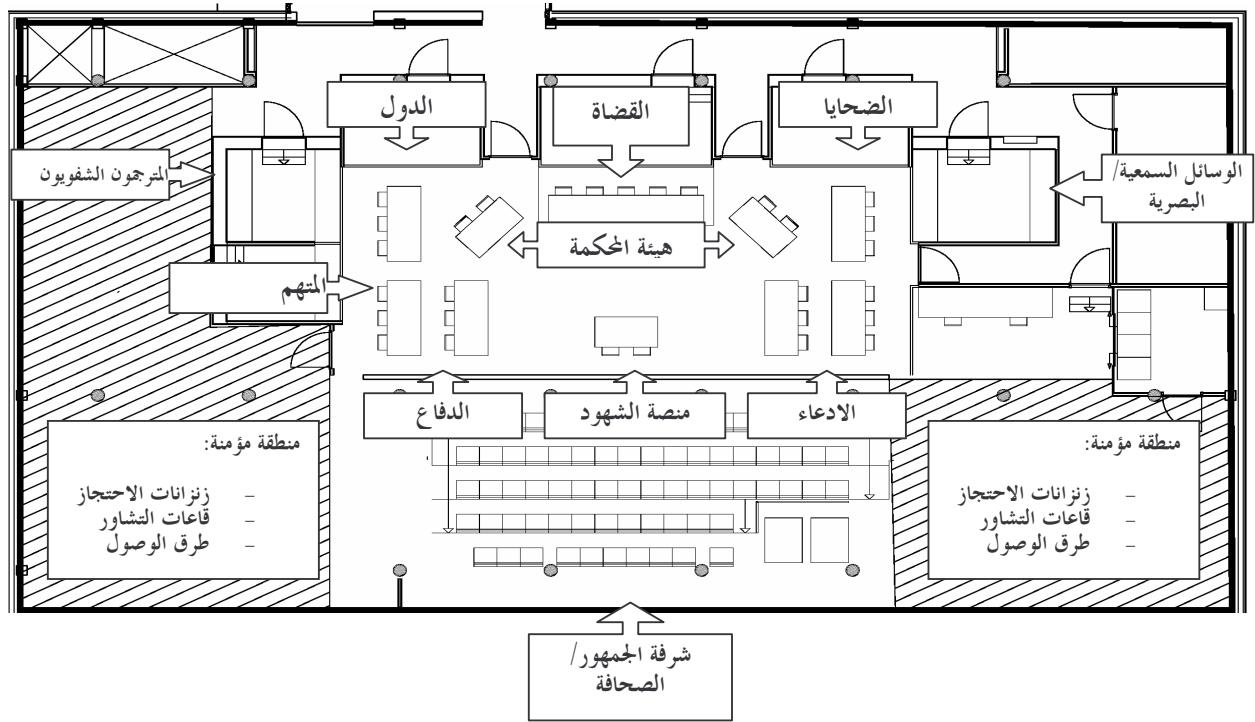
٢٦- وينبغي أن يكون هناك حيز احتياطي يتسع لقاعات إضافية للمحكمة ويتوفر في الموقع تحسباً لأي عملية توسع تحدث في المستقبل.

٢٧- أما حجم وتصميم قاعات المحكمة فسيعتمدان على عدد المشتركين بصورة مباشرة وغير مباشرة^٧ والمسافة الواجب أن تفصل بين هؤلاء، وسوف يتم وضعهما بصورة مفصلة بمشاركة الخبير الاستشاري

^٧ كالقضاة ومحامي الدفاع ومثلي الضحايا ومحامي الدول والمتهم ومثلي الصحافة ووسائل الإعلام والزائرين وغيرهم.

المعني بالتصميم. وينبغي أن توضع نصب الأعين أن المحكمة الجنائية الدولية ستجمع بشكل منتظم بين عدد من المشاركين أكبر من العدد المعتاد في جلسات المحاكم المحلية نظراً بوجه خاص لأن الضحايا ومن يمثلهم وكذلك الدول ومن يمثلها قد يشتركون في نشاط المحكمة. بالإضافة إلى ذلك قد تحتاج المحكمة إلى إيواء عدد كبير من الضحايا الذين يرغبون في متابعة جلسات المحكمة، وخاصة التدخلات التي يقوم بها ممثلوهم القانونيون، متابعة عن كثب.

٢٨- ويرد أدناه تصميم ممكن لقاعة المحكمة يُبين العناصر الأساسية الواجب إدراجها. وتنبغي ملاحظة أن هذه الصورة لا تمثل أي مخطط مجسّم. وسيوضع تصميم وترتيب قاعات المحكمة بالاشتراك مع المهندس المعماري وبالتشاور الوثيق مع القضاة.



ثالثاً-٦ المكاتب

٢٩- يقوم الجدول التالي على أساس المقاييس الهولندية والدولية. وهو يبين المتطلبات المكانية المفترضة والمتعلقة بالمكاتب:

أمثلة	الحيز المستخدم المطلوب الكلي USR ^٩ [بالأمتار المربعة]	ثانوي	مكان عمل أساسي	الخصائص الوظيفية للمكاتب
أفراد الملاك	٩	صفر	٩	عمل مكتبي أساسي
ملاك يعقد اجتماعات كثيرة	١٣	٤	٩	عمل مكتبي أساسي + اجتماعات تضم شخصين
رئيس وحدة	١٧	٨	٩	عمل مكتبي أساسي + اجتماعات تضم ٤ أشخاص
رئيس قسم	٢١	١٢	٩	عمل مكتبي أساسي + اجتماعات تضم ٦ أشخاص
مدير شعبة	٢٤	١٥	٩	عمل مكتبي أساسي + اجتماعات تضم ٨ أشخاص
المسجل	٣٠	٢١	٩	عمل مكتبي أساسي + اجتماعات تضم ٨ أشخاص + ترتيبات جلوس غير رسمية لـ ٤ أشخاص
الرئيس	٣٦	٢٧	٩	عمل مكتبي أساسي + اجتماعات تضم ٨ أشخاص + ترتيبات جلوس غير رسمية لـ ٤ أشخاص وأثاث ضخم

^٨ USR = الحيز المستخدم المطلوب.

ثالثاً- ٧ حجم المباني

مسح للمساحة الأرضية الإجمالية للمباني الدائمة الخاصة بالتحكيم الجنائية الدولية - كما هو مبين في الفرع ٣-٢ " الافتراضات المتعلقة بالتخطيط/مستويات التوظيف

رقم	الموضوع	المساحة الأرضية الإجمالية [بالأمتار المربعة]
القضاة		
١	أماكن عمل مكتبية للقضاة	٤ ١٧٠
٢	وظائف الدعم (قاعات المؤتمرات/المداولات، التخزين، التنظيف)	٥٥٠
مكتب المدعي العام		
٣	أماكن عمل مكتبية خاصة بالمدعي العام	٩ ٣١٥
٤	وظائف الدعم (قاعات للمؤتمرات/المداولات، التخزين، التنظيف)	٩٥٠
قلم التسجيل		
٥	أماكن عمل مكتبية لقلم التسجيل	١٠ ٤٤٠
٦	وظائف داعمة (قاعات للمؤتمرات/المداولات، التخزين، التنظيف)	١ ٠٢٠
أماكن أخرى		
٧	المدخل الرئيسي ومنطقة الاستقبال	١ ٦٥٠
٨	ردهة عامة والوظائف الداعمة	١ ٥٩٠
٩	مجموعة قاعات المحكمة (قاعة المحكمة والوظائف الداعمة)	٣ ٣٥٠
١٠	مجموعة التحفظ (الزرنانات، منطقة المتهمين المحتجزين، الشهود)	١ ٢٦٠
١١	مجموعة قاعات المؤتمرات (المرافق المؤتمرية المركزية بما في ذلك الوظائف الداعمة)	١ ٧٧٠
١٢	مجموعة قاعات المكتبة	١ ٢١٥
١٣	المرافق الخاصة بالصحافة	٣٩٥
١٤	مجموعة المطاعم	٢ ١٧٠
١٥	القبو، الخزن المؤمن	٦٥٠
١٦	الورش (الإصلاح، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)	٢٠٠
١٧	الاستنساخ، مناولة البريد	٢٩٠
١٨	الأمن	٩٦٠
١٩	الوحدة الطبية	١٦٠
٢٠	الرعاية	١٧٠
٢١	مجموعة قاعات الرياضة (اللياقة البدنية)	٣٧٥
٢٢	التدبير المتزلي، البضائع، التخزين، عام (التنظيف وغرف التدخين)	١ ٣٠٠
٢٣	المدخل (الموظفون، موظفون خاصون، الشخصيات المرموقة، البضائع)	٢٢٥
٢٤	مباني البوابات	٦٤٥
المجموع		
المربأب		
٢٥	الموظفون	١٢ ٠٥٠
٢٦	المربأب الداخلي (الشخصيات المرموقة) سيارات الخدمة	٥٥٠
٢٧	عموم الجمهور	٣ ٢٤٥
٢٨	عربات الأقمار الصناعية (الصحافة)	٣٠٠
٢٩	الحافلات	٣٠٠
٣٠	الدرجات (الموظفون والعموم)	٦٨٥
مجموع مساحة المربأب		
١٧ ١٣٠		
٦١ ٩٥٠		
المجموع العام		
بيانات التخطيط الواردة في هذا الجدول سيعاد النظر فيها وتُحدد بمزيد من الدقة		

ثالثاً- ٨ التصميم الهندسي المعماري

٣٠- هناك العديد من المعايير الخاصة بالتصميم الممكن استقاؤها من الأهداف والمبادئ الواردة في الفصل الثاني:

- الهويات المميزة للرئاسة/للقاعات ومكتب المدعي العام والدفاع والضحايا؛
- توفير ما يلزم لإجراء توسع ممكن مستقبلاً في مباني المحكمة الجنائية الدولية مع التقليل إلى أدنى حد في مستوى ما يحدث من اضطراب؛
- تأمين أقصى قدر من الأمن مع توفير إمكانيات الإجلاء السريع في حالات الطوارئ؛
- تصميم يعكس طابع المحكمة الجنائية الدولية ويكون متوائماً مع المحيط والمناظر الطبيعية.

٣١- وهذه المعايير أفضت إلى خيار أولي تمثل في ترتيب يشبه الترتيب المألوف في الحرم الجامعي وينطوي على مبان متواضعة في ارتفاعها تشتمل على عدد محدود من الطوابق. هذا النموذج يسمح للمصمم بوضع تصميم متماسك دون التقييد بمبنى عالٍ أو كبير مفرد (كما هو الشأن على سبيل المثال في حالة التصميم المتعلق بالمبنى الشاهق).

ثالثاً- ٩ نوعية البناء

٣٢- ينبغي أن تُستخدم في المجمع بأكمله مواد عالية الجودة ومنخفضة تكلفة الصيانة تتفق مع معايير الجودة المعتمدة في هولندا. ومع أن من الواجب أن يكون مظهر المباني لائقاً بمكانة المحكمة ومقامها، لا يتجه التفكير إلى أي مظهر من مظاهر الفخامة.

٣٣- ومن المتوخى أن يكون الوصول إلى مجمع المحكمة الجنائية الدولية بأسره وصولاً ميسراً للمعوقين.

ثالثاً- ١٠ الأمن والسلامة

٣٤- تخضع مباني المحكمة الجنائية الدولية لأشد المعايير الدولية صرامة تحقيقاً لأعلى مستوى أمني. وتنطبق، بالإضافة إلى ذلك، أحكام القانون الهولندي المتعلقة بأمن الأفراد والمباني والمرافق التي سنتشاً لهذا الغرض. وتترتب على هذه المعايير والمتطلبات آثار كبيرة تمس طابع المباني الدائمة.

٣٥- وستجري عمليات تقييم مفصل للتهديدات والمخاطر التي تحف بالموقع بغية زيادة تطوير وإحكام التدابير الأمنية الواجب أن تُتخذ. وهذا الأمر سينطوي على دراسات مفصلة للآثار الأمنية المتعلقة بالمحيط وطرق الوصول والمباني والمساحات الأرضية. وسوف تُستخدم الاستنتاجات التي تسفر عنها عملية التقييم هذه كأساس لزيادة تطوير الخطط الأمنية أثناء مرحلة التصميم. وستكون لهذا الأمر آثار مباشرة في العدد

المطلوب من موظفي الأمن: وعلى قدر ما يتوفر للمباني من أمن، يقل عدد ما يلزم من موظفي الأمن لحمايتها.

ثالثاً- ١٠-١ الأمن

٣٦ إن المباني القائمة في موقع المحكمة الجنائية الدولية مرتبة على النحو الذي يقلل إلى أدنى حد من التهديدات الآتية من جميع الاتجاهات. وبجانب هذا الضمان ستتم حماية مباني المحكمة الجنائية الدولية بطرق شتى أخرى هي:

- أمن المناطق التي يرتادها الجمهور خارج المجمع؛
- وضع حاجز حول الموقع؛
- السهر على الأمن عند المداخل؛
- سوف تكون المعدات التكنولوجية الخاصة بالأمن (أدوات الاستشعار وآلات التصوير وما إلى ذلك) التي ستقام في مختلف أرجاء المجمع عالية الجودة.

٣٧- وتتوخى المحكمة الجنائية الدولية نظاماً أمنياً ذا أربع شعب ضمن المنطقة المحيطة بما ينتج عنه تقسيم مباني المحكمة الجنائية الدولية إلى مناطق أربع هي الآتية:

- المنطقة العامة: وهي مفتوحة لعموم الجمهور بعد التفتيش الإلكتروني الذي يجري لاكتشاف أية أدوات خطيرة. وتشمل هذه المنطقة المدخل مع إمكانية الوصول إلى المرافق العامة مثل المنطقة التي تُقام فيها المعارض وما إلى ذلك.
- المنطقة شبه العامة: وهي الأخرى مفتوحة لعموم الجمهور ولكن سيطلب الأشخاص الذين يلتمسون الدخول بالتعريف بأنفسهم ببطاقة هوية وستُسجل أسماءهم، هذا بالإضافة إلى إجراء التفتيش الإلكتروني عليهم. وستضم هذه المنطقة، بوجه خاص الشرفات المفتوحة للعموم التابعة لقاعات المحكمة وقاعات المؤتمرات والمكتبة وما إلى ذلك.
- المنطقة المقيد الوصول إليها: وهي مخصصة للموظفين ولأفراد الملاك المخولين دون سواهم. وسوف تشمل هذه المنطقة الأجزاء الأكثر حساسية مثل الأماكن التي تقع فيها رئاسة المحكمة وقاعاتها ومكتب المدعي العام ومكاتب التسجيل والمحفوظات. والزائرون الذين يلتمسون الوصول إلى هذه المنطقة سيخضعون للتفتيش الإلكتروني وستُسجل أسماءهم وسيكلف بمسؤولية وجود الشخص هناك موظف من موظفي المحكمة الجنائية الدولية.
- المنطقة الخاضعة لمستوى عالٍ من الأمن: وهي مخصصة للأشخاص المخولين دون سواهم. وسوف تشمل هذه المنطقة على سبيل المثال قاعات المحكمة والمرافق التي يتم فيها التحفظ على المتهمين.

ثالثاً- ١٠-٢ السلامة

٣٨- ستصمم المباني على النحو الذي يمنح مستخدميها وقتاً كافياً للجلاء عنها في حالات الطوارئ باستخدام مسالك الفرار الملائمة. ولا بد للتصميم من أن يفي على الأقل بالمعايير البلدية الدنيا. ويفضي كل مسلك من مسالك الفرار إلى منطقة تخضع للمراقبة وللتدابير الأمنية الخاصة بالجزء المعني من المبنى. وستبقى التدابير الأمنية، من حيث المبدأ، سارية أثناء الطوارئ. وسوف يخضع السجناء إلى تدابير الطوارئ الخاصة للحوار دون فرارهم.

ثالثاً- ١١ المبادئ البيئية

٣٩- تسود الحكمة الجنائية الدولية وكذلك الدول المضيفة رغبة شديدة في عدم إضرار المباني بالبيئة واتصافها بالاستدامة البيئية وذلك كمسألة مبدأ ولأسباب المتصلة بالصورة التي تُقدم عن الحكمة إلى العالم. وسيتم الوفاء بهذا الشرط وفقاً للمعايير الهولندية وفي حدود الإمكان والجدوى المالية.

رابعاً- المكان والموقع

رابعاً- ١ مقدمة

٤٠- إن وقوع المباني الجديدة في منطقة سكنية من مدينة لاهاي والسماح التي يستأثر بها الموقع هما من البارمترات المهمة بالنسبة للطابع الوظيفي ولصورة المحكمة الجنائية الدولية. وقد وضعت المعايير ذات العلاقة بقصد الظفر بمكان مناسب. وسبق أن قدمت الدولة المضيفة موقعاً يبدو أنه يفي بهذه الشروط جميعها.

٤١- ومدينة لاهاي تؤيد تأييداً تاماً المشروع بالمباني الدائمة الجديدة.

رابعاً- ٢ المعايير

٤٢- راعت الدولة المضيفة المتطلبات الأساسية التالية في تحديدها للموقع المناسب وهي:

- "موقع واحد إلى الأبد" أي موقع واحد واسع بما يكفي للاستجابة لسيناريوهات النمو المقبلة التي يتعذر في الظرف الراهن التنبؤ بها؛
- مكان ينطبق عليه وصف التمثيلي؛
- ظروف مواتية لما يتخذ من التدابير الأمنية؛
- يُسر الوصول إليه؛
- قرب المرافق التالية:
 - السجن/مركز الاحتجاز
 - المستشفيات

- الفنادق
- وسط المدينة؛
- لا ينبغي أن تكون هناك قيود لا تساعد على البناء (مثل القيود البيئية، المعالم الأثرية المحمية)؛
- أن يُتاح بحلول عام ٢٠٠٩ للشروع في البناء.

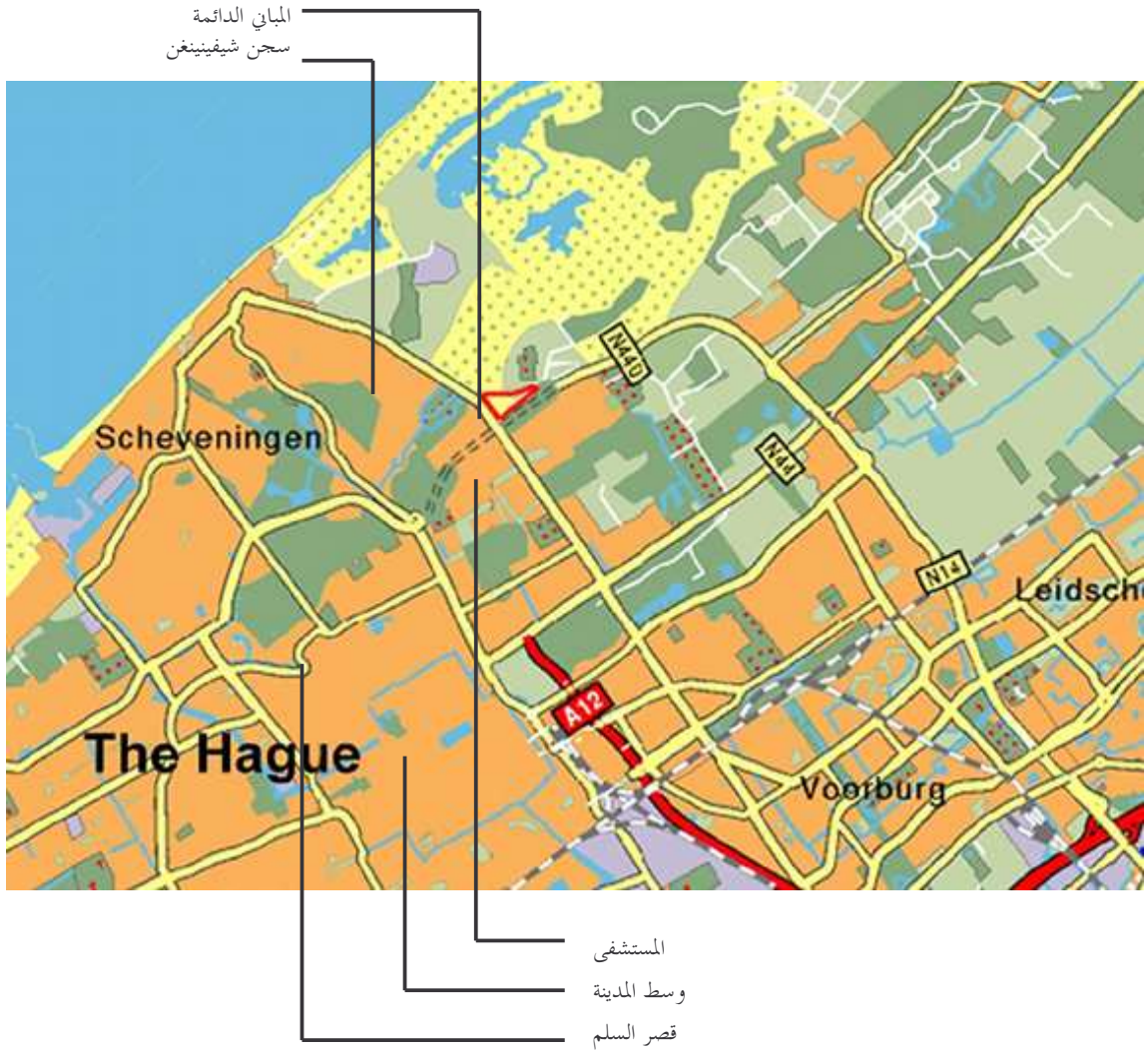
رابعاً-٣ المكان

٤٣- اتخذت الدولة المضيفة، في عام ٢٠٠١، قراراً حكومياً يقضي بعرض القطاع الأمامي من موقع ألكسندر كازيرن على المحكمة الجنائية الدولية لتقييم عليه مبانيتها الدائمة في لاهاي. وأفادت الدولة المضيفة في وقت لاحق أن الموقع سيكون جاهزاً تماماً بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

رابعاً-٣-١ الخصائص

- ٤٤- تسود المحكمة الجنائية الدولية والدولة المضيفة الثقة بأن هذا المكان يفي بكافة المتطلبات المبنية أعلاه. وهناك ميزات إضافية تتمتع بها منطقة ألكسندر كازيرن من قبيل:
- مساحتها، وهي كبيرة بما فيه الكفاية لكي تؤوي المحكمة الجنائية الدولية ولو شهدت عمليات توسع ممكنة مستقبلاً؛
 - هذا المكان المختار يقع قريباً من وسط المدينة وهو يجاور في الوقت نفسه محمية طبيعية (تلال)؛
 - يتيح ظروفاً جيدة لاتخاذ التدابير الأمنية (منطقة عسكرية سابقاً)؛
 - قرب المكان من مرافق الاحتجاز الكائنة في الجمّع السجني في شيفينينغن؛
 - قرب المكان من مستشفى ومن مكتبة قصر السلم؛
 - سهولة الوصول إليه وتوفر مرافق إيواء السيارات ووسائل النقل العمومي؛
 - انعدام القيود المانعة للبناء.

٤٥ - ومكان الموقع داخل المدينة وارتباطه بالمرافق الآنف ذكرها وقربه منها يتضح في الخريطة أدناه:



رابعاً ٣-٢ الموقع

٤٦ - شمل المقترح الأصلي المقدم في عام ٢٠٠١ من الدولة المضيفة فقط الجزء الأمامي من ألكسندر كازيرن (نحو ٣٠.٠٠٠ متر مربع). وهذا كان سيسمح بإيواء عدد أقصى من الموظفين يتراوح ما بين ٦٠٠ و ٨٠٠ موظف دون أن يتوفر خيار زيادة التوسع في الموقع نفسه. بيد أنه على إثر استعراض الافتراضات الأولية المتعلقة بحجم المنظمة وعلى ضوء مبدأ "الكل في موقع واحد" نظرت الدولة المضيفة في إمكانية إتاحة الموقع بأسره (أي ٧٢.٠٠٠ متر مربع) للمحكمة الجنائية الدولية وأكدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ أن الموقع بكامله سيكون جاهزاً بحلول عام ٢٠٠٩.

٤٧- ومخطط الموقع أدناه يبيّن موقع ألكسندر كازيرن بأسره. وتبلغ المساحة الإجمالية لهذه المنطقة نحو ٧٢ ٠٠٠ متر مربع. وهذا المخطط الأولي يورد الوحدات الوظيفية التي ستُبنى والمناطق المخصصة للتوسع الممكن مستقبلاً. وينبغي التشديد على أن هذا التصميم يُقصد به إعطاء فكرة عامة لا غير.



المساحة الكلية للموقع حوالي ٧٢ ٠٠٠ متر مربع
شكل وظيفي للموقع مستقبلاً

خامساً- الجدول الزمني

خامساً- ١ مقدمة

٤٨- يقوم الجدول الزمني والفترة الزمنية المتصلة بكل مرحلة من مراحل المشروع على أساس بعض الافتراضات والخبرة المتجمعة من مشاريع وظروف وإجراءات مماثلة.

٤٩- والتاريخ المستهدف لإتمام المباني هو ٢٠١٢ أي بعد عشر سنوات من الانتقال إلى المباني المؤقتة الحالية.

خامساً- ٢ الجدول الزمني المستهدف

٥٠- هذا الجدول الزمني الأول التقريبي والاستراتيجي المستهدف بالنسبة لأهم المراحل يقوم على أساس بعض الافتراضات. ومن الأهمية بمكان التسليم بأن احترام التاريخ المحدد المستهدف والمتمثل في عام ٢٠١٢ سيتوقف على ما يلي:

- القرارات التي تتخذها جمعية الدول الأطراف في الوقت المناسب؛
- الإعلان عن المنافسة المتعلقة بالتصميم في أوائل عام ٢٠٠٦؛
- الدعم المستدام المقدم من الدولة المضيئة؛
- الاتفاق في الوقت المناسب على طرائق التمويل؛
- قصر فترات موافقة؛
- كفاءة الشركاء في مجال البناء (المستشارون في مجال التصميم، شركات البناء، وما إلى ذلك).

المرحلة الرئيسية	تبدأ في	تنتهي في
مرحلة التحديد	٢٠٠٢	٢٠٠٦
المرحلة التي يستغرقها الإقبال التنافسي	٢٠٠٦	٢٠٠٧
مرحلة التصميم والشراءات	٢٠٠٧	٢٠٠٩
مرحلة التشييد	٢٠٠٩	٢٠١٢
مرحلة الإدارة فصاعداً	أواخر ٢٠١٢	من ذلك التاريخ

خامساً- ٣ الخطوات المقبلة

- تقديم معلومات كاملة إلى الدول الأطراف

عرض المشروع هذا أُعدّ في البداية بقصد إحاطة لجنة الميزانية والمالية علماً في دورتها الرابعة التي ستعقد في لاهاي في الفترة من ٤ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ علماً بهذا المشروع بغية تأمين التأييد العام من هذه اللجنة لهذا المشروع. علاوة على ذلك من المقرر استخدام عرض المشروع هذا لغرض تقديم المعلومات الصحيحة والكاملة للدول الأطراف في مناسبة أخرى، لا سيما أثناء الاجتماعات التي تُعقد في لاهاي مع الفريق العامل التابع لمكتب جمعية الدول الأطراف برئاسة السفير جيلبرتو فيرنيه سابويا (البرازيل). بالإضافة إلى ذلك يمكن التفكير في فرص ملائمة أخرى لإبلاغ الدول الأطراف عند الاقتضاء. ينبغي تأمين إحاطة الدول الأطراف علماً على النحو الواجب وإعطائها الوقت الكافي من النظر في المشروع قبل انعقاد الدورة الرابعة للجمعية.

• اجتماع جمعية الدول الأطراف في عام ٢٠٠٥

سيتم النظر في المشروع المقدم في هذه الوثيقة، أثناء دورة عام ٢٠٠٥ المقبلة للجمعية، وذلك من أجل الموافقة العامة عليه لكي يتسر بعد ذلك مباشرة الإعلان عن المنافسة الدولية الخاصة بالتصميم الهندسي. وفي الأثناء سيتواصل العمل المتعلق بالوثائق التقنية المفصلة للإعلان عن المسابقة الخاصة بالتصميم الهندسي بغية الانتهاء من ذلك بحلول أوائل عام ٢٠٠٦.

• المنافسة الدولية الخاصة بالتصميم الهندسي

بالنظر إلى الأهمية العالمية التي تكتسبها المحكمة الجنائية الدولية واتسامها بطابع فريد من نوعه يعتقد المهندس المعماري الرئيس لحكومة هولندا اعتقاداً جازماً أن من الأفضل انتقاء خبير استشاري معني بالتصاميم الهندسية من بين مجموعة دولية من المرشحين.

سادساً - خاتمة

"[...]" إن إنشاء محكمة جنائية دولية يحمل بين طياته وعداً بتحقيق العدل في جميع أرجاء العالم. ذلك هو الأمل البسيط والقوي الذي يحدو هذه الرؤية. ونحن قريبون من تحقيقها. وسوف نؤدي من جهتنا دورنا في العمل المتواصل حتى النهاية. [...]"

-- كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة

٥١ - إن إنجاز مشروع المباني الدائمة يكتسي أهمية عظيمة بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية. فهذه المحكمة بحاجة إلى مباني دائمة لا مكان للعمل فحسب وإنما كرمز لطابعها الدائم والعالمي. وعندما تنتقل المحكمة من المباني المؤقتة إلى مبانيها الدائمة عندها فقط ستكون قد أنشئت على النحو التام في أعين العالم.

٥٢ - والمحكمة الجنائية الدولية وكذلك الدولة المضيفة يشتركان في الأمل أن تُبدي دورة عام ٢٠٠٥ لجمعية الدول الأطراف موافقتها العامة على المشروع بصيغته المعروضة في هذه الوثيقة، ومن ثم يتحقق تشييد المباني الدائمة بحلول عام ٢٠١٢. وبما أن سنوات عشر تكون قد انقضت يومئذ على بداية المحكمة الجنائية الدولية لأعمالها يكون من دواعي الأسف أن تضيع سنة أخرى نتيجة لعدم تمكن الجمعية عام ٢٠٠٥ من إبداء موافقتها العامة على انطلاقة عملية التخطيط.